19980318-0001-6

النهار ١٨/٣/١٩٩٨

"سوليدا" ترد على مراجع حكومية:

لم نميز بين المعتقلين في سوريا او اسرائيل

وردنا بالفاكس من "لجنة التضامن مع اللبنانيين المعتقلين في سوريا" (سوليدا) توضيح عن "الاتهامات غير المقبولة وغير الواقعية للمصادر الحكومية" والتي وردت في التحقيق المنشور في "النهار" الاثنين الماضي عن اطلاق المعتقلين من السجون السورية، جاء فيه:

"١ – ان حركة "سوليدا" التي تأسست اوائل العام ١٩٩٧، تطالب منذ انشائها بتحرير جميع اللبنانيين المعتقلين تعسفا سواء في لبنان ام في سوريا ام في اسرائيل، وليس في سوريا وحدها كما زعمت "المصادر الحكومية". وبياناتنا الصادرة في الصحافة اللبنانية والعالمية شاهدة على ان حركتنا تهتم قبل كل شيء بمصير المواطن اللبناني المعتقل استبدادا، اينما كان مكان اعتقاله.

٢ – منذ ٨ اعوام تلتزم الحكومة اللبنانية صمت ابي الهول كلما ذكرت قضية المعتقلين في سوريا. وقد رفضت كل الخطوات التي قامت بها مؤسسات عالمية للدفاع عن حقوق الانسان من اجل فتح مكتب لها في لبنان يحصي المفقودين ويحقق في هذه القضية. ومنذ فترة قصيرة نفت هذه المصادر نفيا قاطعا ان يكون ثمة اي معتقل لبناني في سوريا، وقالت ان كل من يقول عكس ذلك يريد الاساءة الى سوريا. ماذا كان يفعل اذاً الـ ١٥٥ لبنانيا في سوريا التي اعترفت بوجودهم مرة واحدة، قبل نقل ١٢١ منهم الى لبنان؟

٣ – في التحقيق تتهم المصادر "سوليدا" لمواقف "غير مرئية"، لاننا، على قولها، نذكر اسماء عسكريين لبنانيين اختفوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠. ان معظم الاسماء التي نشرناها تعود الى اشخاص اعتقلوا قبل العام ١٩٨٨، وبعضها بعد العام ١٩٩٢. هذه المسألة لا تتعلق بالاشخاص الذين خطفوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ وحدهم. نذكر على سبيل المثال لا الحصر بحالات السادة احمد حمد وبطرس خوند وطانيوس طيار الذين خطفوا على التوالي في الاعوام ١٩٩٧ و١٩٩٢ و١٩٩٨ (...)".

٤ – في العودة الى العسكريين الذين اوردنا ذكرهم، تقول هذه المصادر انهم سقطوا في معارك ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠. وهذه طريقة متسرعة ولاانسانية، لا اكثر ولا اقل، لتبسيط الامور من طريق دفن الاشخاص من دون التحقق من مصيرهم. كيف تؤكد هذه المصادر انهم سقطوا خلال المعارك، بعدما شوهد عدد منهم، وكذلك من المدنيين المخطوفين في التاريخ نفسه في الايام التالية، في مراكز اعتقال للجيش السوري؟ (...)".

٥ – وفي المقال تتهم "المصادر الحكومية" "سوليدا" باستغلال مأساة هذه العائلات لاسباب تعرفها هذه المصادر وحدها. والحكومة اللبنانية التي ترفض معالجة ملف المفقودين اللبنانيين في سوريا، تتهم في الوقت ذاته كل من يثير الموضوع لغاية انسانية لخدمة اهداف غامضة، وهذا بالطبع لحفظ سمعة لبنان وسوريا. لكن الامر الان، لا يتعلق بصورة او سمعة بلاد ما، بل بجرائم (...) والمجرم هو من يرتكب الجرم، وليس من يدينه. ولا يمكن الحكومة اللبنانية، في اي حال التنصل من مسؤولياتها التاريخية (...)

٦ – نذكر اخيرا ان "سوليدا" ليست وحدها التي تستنكر جمود الحكومة اللبنانية في مواجهة هذه المأساة، ان جميع مؤسسات حقوق الانسان العالمية رفعت هذه القضية (...) ودافعت عن المعتقلين في سوريا وفي اسرائيل. وتقارير الامم المتحدة صارمة في انتقاداتها لرفض الحكومة اللبنانية بحث هذه القضية الانسانية. كذلك صوّت البرلمان الاوروبي على قرار في هذا الشأن.

واخيرا تدعو "سوليدا" من جديد العائلات اللبنانية الى رفع شكوى ضد مجهول، وارسال ملفاتها الى مؤسسات حقوق الانسان لتظهر الحقيقة. ونطالب كذلك بفتح لجنة تحقيق دولية".

السفير البلجيكي زار قليموس

زار امس السفير البلجيكي ميشال شفياتوبولك شتفرنسكي نقيب المحامين في بيروت انطوان قليموس ترافقه السكرتيرة الاولى في السفارة آني فان كاستلر.

لقاء وتوصيات في ذكرى ١٤ اذار

عقد في قاعة "مؤسسة المفتي الشهيد حسن خالد في الطريق الجديدة لقاء شعبي بدعوة من "هيئة ابناء العرقوب"، في ذكرى ١٤ اذار.

وتحدث فيه كل من المحامي حسن مطر عضو قيادة "المؤتمر الشعبي اللبناني"، راجي الحكيم باسم المنسق العام لـ"تجمع اللجان والروابط الشعبية"، نائب رئيس بلدية شبعا السابق علي حسين هاشم، الشيخ امين شحرور، مدير مدرسة شبعا المبعد يحيى علي، عضو "المجلس الاهلي لابناء العرقوب" احمد يوسف، المحامي قاسم صعب، المحامي كمال حديد والمحامي وليم صعب.

واصدر المجتمعون توصيات ومقررات ابرزها "الزام المحتل تنفيذ القرار ٤٢٥ دون قيد او شرط، مطالبة الامين العام للامم المتحدة بمعاينة مزارع شبعا المحتلة"، العمل خلال جولة انان على اطلاق جميع المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية (...)".